

وزارة العدل

القرار

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/٢٠٢١

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .
وعضوية القضاة السادة
ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، داود طبييعة ، حسين السكران .

المميز :

المميز ضده :

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٦ خ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في
القرار الصادر عن محكمة استئناف جزاء إربد رقم (٢٠١٣/٥٩٦٢) تاريخ
٢٠١٣/٤/١٧ والقاضي ببرد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن
محكمة جنابات إربد رقم (٢٠١١/٩٠٢) .

طالباً قبول التمييز شكلاً لتقديمه على العلم وفي الموضوع نقضه وإعلان براءته
وإجراء المقتضى القانوني بالنسبة لإسقاط الحق الشخصي وذلك للأسباب التالية :

١. لم يتبلغ المميز أي تبليغ قانوني أو أصولي وهو نزيل مركز إصلاح وتأهيل
أم اللولو .

٢. جميع التبليغات باطلة .

٣. أخطأت محكمة الدرجة الأولى وكذلك محكمة الاستئناف بالقرار الذي توصلت
إليه بسبب الإجراءات الباطلة في التحقيق .

٤. جاء القرار غير معتل وغير مفسر تفسيراً قانونياً .
٥. لم تزن البينة وزناً دقيقاً والقرار يشوبه الغموض .
٦. لأي سبب تراه محمتمكم كافياً لنقض القرار .
٧. مقدم مع لائحة التمييز إسقاط الحق الشخصي في هذه القضية

وبتاريخ ٢٠١٤/١١/٤ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية يطلب في نهايتها رد التمييز شكلاً حيث تبلغ المميز قرار محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٩ .

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً يتبين أن النيابة العامة إريد وبقرارها رقم (٢٠١١/٢٧٣٢) تاريخ ٢٠١١/٩/٢٦ قد أحالت كل من :

- ١.
- ٢.
- ٣.
- ٤.

lawpedia.jo

ليحاكموا أمام محكمة جنایات إريد عن التهمتين التاليتين :

١- السرقة خلافاً لأحكام المادة (٢/٤٠١) من قانون العقوبات للمتهمين

٢- حمل أداة حادة خلافاً لأحكام المادة (١٥٦) من قانون العقوبات للمتهم وذلك كما جاء بإسناد النيابة الوارد بقرار الاتهام المشار إليه أعلاه.

بهذا القرار قطع فيه

لم يرتض المستأنف المتهم

تميزاً للأسباب الواردة بلائحة تمييزه .

وقبل البحث بأسباب التمييز :

يتبين أن المتهم قد تبلغ القرار الصادر عن محكمة استئناف جزاء إربد رقم (٢٠١٣/٥٩٦٢) فصل ٢٠١٣/٤/١٧ بالذات عن طريق مركز إصلاح وتأهيل إربد وذلك بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٩ وقدم طعنه بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٦ .

وحيث إن ميعاد التمييز للأحكام والقرارات الجنائية الصادر عن محكمة الاستئناف ما عدا أحكام الإعدام والأشغال الشاقة المؤقتة المؤبدة والاعتقال المؤبد خمسة عشر يوماً للمحكوم عليه والمسؤول بالمال والمدعي الشخصي ويبدأ هذا الميعاد من اليوم الذي يلي تاريخ تبليغه إذا كان غائباً كما تقضي بذلك المادة (٢٧٥/١أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية فيكون الطعن المقدم من المميز والحالة هذه مقدماً بعد فوات المدة القانونية مما يتعين معه رده شكلاً .

لذلك نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٢/١٦ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دق ب. ع.